الخليفة يقترح توسعة وإنارة طريق المطلاع

أعلن النائب مرزوق الخليفة عن تقدمه باقتراح برغبة بتوسعة طريق المطلاع الرئيس وجعله ذات اتجاهين وإنارته وعمل سياج على جانبي الطريق، جاء في مقدمته ما يلي:

يعد طريق اللياح الواقع شمال البلاد والمتفرع من طريق المطلاع الرئيس كيلو 20 من الطرق التي تستخدمها القوات المسلحة الكويتية والقوات الصديقة خصوصا أثناء التدريبات والمناورات العسكرية وكذلك أصحاب الإبل والأغنام، إلا أن الطريق ذات اتجاه واحد وعدم وجود إنارة ما يسبب بعض الحوادث المرورية وحرصاً على سلامة مرتادي الطريق، لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي نصه:

– توسعة الطريق بجعله ذات اتجاهين بدلاً من اتجاه واحد.

– إنارة الطريق.

– عمل سياج على جانبي الطريق لمنع الإبل والأغنام من الوصول إلى الطريق حيث إنها تشكل خطراً على مرتادي الطريق

الغانم: القيادة السياسية أوصتني والنواب بالتعاون والبعد عن الصراعات

رياض عواد

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم إن القيادة السياسية أوصت وبشكل واضح بضرورة التعاون مع الحكومة وإن تسمية سمو الشيخ صباح الخالد جاءت للتعاطي مع الملفات الوطنية الملحة.

وأضاف الغانم في تصريح صحفي امس إنه تشرف امس بلقاء صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد واستمع إلى توجيهاتهما الواضحة فيما يتعلق بضرورة التعاون مع الحكومة والتعاطي بشكل مسؤول مع الأولويات الوطنية وأهمية الابتعاد عن الصراعات والخلافات التي لا تفيد البلد ولا الشعب.

وقال الغانم " بالنسبة لي يوم سعيد تشرفت فيه بلقاء الوالد حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح –حفظه الله ورعاه– بمعية سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح وسمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد.

وأضاف الغانم" أوصاني سمو أمير البلاد بإيصال تحياته إلى أبنائه النواب والشعب الكويتي وكذلك استمعنا إلى توجيهاته ونصائحه ودعوته لنا بالتعاون مع الحكومة لما فيه الخير للبلاد والعباد، نسأل الله سبحانه وتعالى أن يديم عليه نعمة الصحة والعافية وأن يطيل في عمره».

وذكر الغانم" كما تشرفت بلقاء سمو ولي العهد الذي بدوره طلب مني أن أنقل لإخواني النواب التركيز على الأولويات التي تهم المواطنين وعلى رأسها ملف مكافحة الفساد وملف التحديات الاقتصادية ومنها متابعة الاستثمار خارجيا وداخليا والسعي إلى إيجاد مصادر دخل أخرى غير النفط، لأن هذا تحد كبير يجب أن نركز عليه من أجل مستقبل الأجيال القادمة إضافة إلى الملفات الأخرى مثل القضايا التعليمية والصحية والإسكانية والعديد من الملفات التي هي أولوية بالنسبة للمواطنين».

وقال الغانم" ووفقا للمادة 56 من الدستور والأمر الأميري بتفويض سمو ولي العهد الصادر في 15 نوفمبر الجاري، اختار سمو ولي العهد كما يعلم الجميع سمو الشيخ صباح الخالد ليرأس الحكومة التي ستواجه هذه الملفات، وطلب من أبنائه التعاون مع سمو رئيس مجلس الوزراء ومع الحكومة لمواجهة كل هذه التحديات والابتعاد عن الخلافات ونبذ الصراعات التي لا تسمن ولا تغني من جوع».

وذكر الغانم" كما أكد لي سموه أنه قابل العديد من النواب من مختلف التوجهات السياسية وسيستمر في مقابلة العديد من النواب وأن كل الملاحظات التي يبديها أبناؤه النواب هي محل احترام وترحيب وستؤخذ في الاعتبار من خلال توجيهاته لسمو رئيس مجلس الوزراء والإخوة الوزراء الذين سيتم اختيارهم».

وأوضح الغانم" في نهاية الأمر نحن لبناء الدولة نحتاج إلى عمل جماعي لأن الهدم يحتاج إلى إرادة فردية، أما البناء فهو بالتأكيد بحاجة إلى إرادة جماعية وإن شاء الله الإرادة الجماعية متوافرة لتحقيق هذا الأمر وبالتعاون مع الحكومة نحقق طموحات أبناء الشعب الكويتي».

وقال الغانم" أهنئ سمو الشيخ صباح الخالد على هذه الثقة الغالية من القيادة السياسية ممثلة بسمو أمير البلاد وسمو ولي العهد وأتمنى أن ينجح في تشكيل حكومة قادرة على مواجهة هذه التحديات وتحقيق طموحات القيادة السياسية وطموحات الشعب الكويتي».

وذكر الغانم"أعتقد أن هذه الحكومة يجب أن تكون حكومة ذات شخصية سياسية قوية قادرة على التعاطي مع المشهد السياسي وقادرة على تحقيق التوازن ما بين المجلس والحكومة وإن شاء الله بتعاون السلطتين كما أوصانا سمو الأمير وسمو ولي العهد نحقق طموحات أبناء الشعب الكويتي وننتقل إلى مرحلة جديدة من الإنجاز

من جهة اخرى توجه الغانم على رأس وفد برلماني إلى العاصمة الإسبانية مدريد للمشاركة في أعمال مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي الـ 143 المزمع عقده هناك خلال الفترة من 25 إلى 30 نوفمبر الجاري.

وكان في وداع الغانم على أرض المطار نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، وسفير مملكة إسبانيا لدى دولة الكويت ميغيل خوسي مورو أغيلار.

ومن المقرر أن يلقي الرئيس الغانم كلمة وفد دولة الكويت أمام الجمعية العامة للمؤتمر الذي يناقش موضوع (التحديات المعاصرة التي تواجه الديمقراطية: التغلب على الانقسامات وبناء المجتمع)، كما من المقرر أن يعقد جلسة مباحثات رسمية مع رئيسة مجلس النواب الإسباني ميريتشيل باتيت.

كما يشارك الغانم والوفد المرافق له في الاجتماعات التنسيقية للمجموعات العربية والإسلامية والآسيوية لتبادل وجهات النظر حول القضايا التي ستطرح للنقاش وتوحيد المواقف بشأنها. ويشارك وفد الشعبة البرلمانية أيضا في اجتماعات اللجان الدائمة للاتحاد المعنية بالتنمية المستدامة والتمويل والتجارة، والديمقراطية وحقوق الإنسان، والسلم والأمن الدوليين، وشؤون الأمم المتحدة، إلى جانب العديد من اللجان الفرعية.

ويضم الوفد البرلماني المرافق للغانم كلا من أمين سر الشعبة البرلمانية النائب الدكتور حمد المطر، وأمين الصندوق النائب سلمان الحليلة العازمي، وعضو الشعبة النائب أسامة المناور، والأمين العام لمجلس الأمة عادل اللوغاني

الغانم والوفد المرافق له الى مدريد

العنزي يقترح تمكين الخاضعين لأحكام الباب الخامس من قانون «التأمينات» من ضم مدد خدمة اعتبارية

خالد العنزي

أعلن النائب د. خالد العنزي عن تقدمه باقتراح برغبة في شأن تمكين المؤمن عليهم الخاضعين لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية من ضم مدد خدمة اعتبارية لاستحقاق المعاش التقاعدي عند بلوغ 50 عاماً، جاء في مقدمته ما يلي: تعاقبت التعديلات التشريعية على الأمر الأميري بالقانون رقم 61 لسنة 1976 بإصدار قانون التأمينات الاجتماعية وآخرها قانون رقم 10 لسنة 2019 لتمكين المؤمن عليهم الخاضعين لأحكام الباب الثالث من التقاعد المبكر، و أجاز قرار وزير المالية رقم 3 لسنة 1987 في شأن القواعد والشروط والجداول الخاصة بضم مدد اشتراك اعتبارية للفئة نفسها طلب ضم مدد خدمة اعتبارية أثناء خدمتهم لاستكمال المدة اللازمة لاستحقاق المعاش التقاعدي أو لزيادته،من دون أن يكون للخاضعين لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية الاستفادة من كلا النظامين (التقاعد المبكر، ضم مدد اعتبارية) ويلزم لاستحقاقهم المعاش التقاعدي إما بلوغ سن 60 سنه وإما بلوغ سن 55 بشرط توقف المؤمن عليه من مزاولة نشاطه، ونظراً لعدم استفادة الخاضعين لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

تمكين المؤمن عليهم الخاضعين لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية من ضم مدد خدمة اعتبارية لاستحقاق المعاش التقاعدي عند بلوغ سن 50، أسوة بالمؤمن عليهم الخاضعين لأحكام الباب الثالث».

الحميدي يسأل وزيري المالية والاتصالات عن «وديعة مصر» و«الهاكرز»

بدر الحميدي

وجه النائب بدر الحميدي سؤالين إلى وزيرة الأشغال العامة وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات د. رنا الفارس، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، ونص السؤال الاول إلى وزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على مايلي: أكدت مبادئ الدستور على حماية الحقوق الشخصية للجميع وأوردت المادة (39) منه على أن حرية المراسلات البريدية والبرقية والهاتفية مصونة ليس فقط ذلك بل وسريتها مكفولة فلا يجوز مراقبتها أو إفشاء سريتها.

وتطبيقا لذلك المبدأ جاءت الحماية القانونية لها والتي تقوم عليها وزارة المواصلات بالمرسوم بتاريخ 1986/8/12 بما يحفظ سريتها وتحقق متطلبات التنمية خصوصا في ظل التطور في مجال تكنولوجيا الاتصالات ووسائل اختراق خصوصية المتعاملين مع أجهزة الوزارة.

وبناء على ما نجم عن تطبيق الوزارة استخدام نظام الدفع المسبق على رسوم الطرود البريدية من خلال الموقع الالكتروني بالوزارة والذي تأكد بإعلان الوزارة في وسائل تواصلها مع جمهور المتعاملين معها تحت عنوان (أهلا وطلب الدفع لرسوم تسلم الطرود البريدية ويعقب السداد أو تسلم الطرد في التالي)

ولما ترتب على هذا العنوان غير المحمي بالوسائل الالكترونية فقد أدى إلى تداخل العديد من (هاكرز) تكنولوجيا المعلومات حيث حصلوا هذه الرسوم وتكبد المواطنون مبالغ كبيرة سحبت من حسابتهم لأكثر من مرة من المتعاملين مع الوزارة من خلال تكرار اتصال تحت دعوى عدم تسل الطرد المدفوع المبلغ بشأنه وكان من نتيجة ذلك تعرض الآلاف لعمليات النصب الالكتروني باسم الوزارة وتحت شعارها من دون أن تتخذ الوزارة أي إجراء إيجابي معلن لحماية المتعاملين معها.

لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما الأسباب التي أدت بالوزارة إلى استخدام العنوان (المرفق) – كسند للسداد الشخصي بوصول الطرود إلى المتعاملين مع الوزارة وتحصيل الرسوم باستخدام الموقع؟

2 – ما الإجراءات التي اتخذتها أو ستتخذها الوزارة لحماية مصادرها المالية وحماية المتعاملين معها من عمليات الابتزاز والنصب الالكتروني؟

3 – هل أُبلغت الوزارة بوجود أكثر من (هاكرز) على موقعها الخاص بالطرود البريدية؟

4 – لماذا لم تقم الوزارة بضمان موضعها ضد الهاكرز وتحذير المواطنين منهم؟

5 – هل قُدمت للوزارة شكاوى من المتعاملين معها بتعرضهم لعمليات النصب الالكتروني باسم الوزارة عند استخدام موقعها؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى إفادتي بعدد هذه الشكاوى وإجراءات الوزارة في شأنها.

كما نص السؤال إلى وزير المالية على :

تداولت بعض وسائل التواصل الاجتماعي جزءا من مقابلة تلفزيونية مع أحد المتخصصين في الشؤون السياسية والعلاقات الدبلوماسية ورد بها مضمون تساؤله عن مصير وديعة مالية بقيمة (9) مليارات دولار حولت باسم السيد رئيس جمهورية مصر العربية– آنذلك – وتم إيداعها خلال المدة من 1990/8/2 حتى 1991/1/16 إبان الغزو العراقي الغاشم على البلاد.

وجاء بالمقابلة إعلان البنك المركزي إتمام فك تلك الوديعة عام 2014. متسائلا عن مصيرها والتصرف فيها.

ولما كان المعني بمصير هذه الوديعة المليارية هي دولة الكويت صاحبة الحق في استردادها وقيمة استثمارها طوال المدة من تاريخ الإيداع حتى إتمام فكها، ومن ثم استردادها بفائدة تتراوح بين 5 % و 2.5 % وفقا للنظم البنكية العالمية خصوصا أن القيمة الحقيقية للوديعة حاليا تتجاوز ضعف قيمتها أي ما يجاوز (18) مليار دولار حاليا وحتى الآن لا يعرف مصيرها أو الإجراءات التي اتخذت من الحكومة لاستردادها أو تسوية المعاملة بشأنها.

وبناء على ما تمثله هذه الوديعة من حقوق للشعب الكويتي عليها والاستفادة منها على نحو اقتصادي كامل وإدراجها بخزانة الدولة، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي على أن تكون الإجابة مزودة بما يقتضيه البيان والتسلسل التاريخي لمتابعة هذه الوديعة من مراسلات أو قرارات:

1 – ما موقف وزارة المالية حول ما ورد بالتصريح الإعلامي للسيد د. صلاح جودة موضحا به إجراءات إيداع الحكومة الكويتية خلال عام 1990/8/1 إلى يناير 1991 وديعة لدى البنك المركزي المصري بقيمة (9) مليارات دولار وإتمام فكها منذ عام 2014؟ وهل وصل إلى علم الوزارة مضمون هذه المقابلة والبيانات التفصيلية التي وردت بها في شأن هذه الوديعة؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فما الإجراءات التي اتخذتها الوزارة حيالها في حينه؟

2 – هل اتُخذت إجراءات تسوية واسترداد دولة الكويت لهذه الوديعة بعد انتهاء فترة حكم السيد رئيس الدولة خصوصا أن الوديعة كانت باسمه الشخصي لصالح الدولة؟

الحويلة يقترح إنشاء مناطق صناعية للمشروعات الإنتاجية الصغيرة

د. محمد الحويلة

أعلن النائب د.محمد الحويلة عن تقدمه باقتراح برغبة بإنشاء مناطق صناعية تخصص قسائمها بالكامل للشباب لتقام عليها مشروعات صناعية إنتاجية صغيرة، وتخصيص نسبة لا تقل عن 25 في المئة من أي منطقة صناعية جديدة للشباب.

ونص الاقتراح على ما يلي:

تعد المبادرات والمشروعات الشبابية الصغيرة ركيزة أساسية للنهوض بالدول اقتصادياً واجتماعياً، ما يجعلنا مطالبين بإيجاد انطلاقة حقيقية نحو تعزيز القاعدة الصناعية الإنتاجية في الكويت بما يجعل الأهداف لا تنحصر فقط في تحفيز الشباب على العمل الخاص بل الأهم من ذلك هو جعل هذه المشروعات وسيلة لتنويع مصادر الدخل كنواة لقطاع ضخم من المشاريع الصناعية يستند إليها الاقتصاد الوطني في المدين القريب والبعيد.

ورغم بطء خطوات السير نحو تحقيق التنوع الاقتصادي، ووجود معوقات تقليدية تسببت في تأخر البلد في الكثير من المشاريع، أصبح تنويع مصادر الدخل هدفا مشتركا للسلطتين التشريعية والتنفيذية، ويحظى بدعم مباشر من القيادة السياسية، التي أكدت في أكثر من مناسبة، حرصها على تنمية واستثمار طاقات الشباب الكويتي.

ومن الجيد تدريب الشباب الكويتي على ريادة الأعمال وإنشاء مشاريعهم الصغيرة، ولكن يجب أن تكون هناك جهة متخصصة تطرح قائمة بعدد من المشروعات التي يحتاجها السوق الكويتي مع دراسات الجدوى الخاصة بها بحيث يختار الشباب ما يناسبه منها بدلاً من تركه عرضة للتجريب في احتمالات النجاح والفشل أو أن يختار مشروعات لا تفيد الاقتصاد الكويتي بالشكل الأمثل.

ولتحقيق كل ذلك فإن الأمر بحاجة إلى استراتيجية مدروسة وشاملة تنتقل بنا من النجاحات الفردية إلى الإنجاز الجماعي على مستوى الدولة ككل.

لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

1ـ إنشاء مناطق صناعية تخصص قسائمها بالكامل للشباب لتقام عليها مشروعات صناعية إنتاجية صغيرة .

2ـ تخصيص نسبة من أي منطقة صناعية جديدة لا تقل عن 25 في المئة للشباب.

3ـ تشكيل لجنة دائمة داخل وزارة التجارة والصناعة مهمتها حصر أبرز المشروعات الصناعية الصغيرة التي يمكن إقامتها في المناطق الصناعية المخصصة للشباب مدعمة بدراسات الجدوى لكل مشروع على حدة، ويحق للشاب المبادر تقديم مشروعه الخاص به بشرط أن يتوافق مع معايير ونوعية المشروعات المطلوب إقامتها في هذه المناطق.

4ـ يجب أن يحقق أي مشروع يقام في المناطق الصناعية المخصصة للشباب الشروط التالية:

أ ـ صناعة منتجات محلية تصب على المدين المتوسط والبعيد في التوجه نحو تنويع مصادر الدخل.

ب ـ إنتاج سلع بديلة لمثيلاتها المستوردة بما يحد من عمليات الاستيراد ويعمل على موازنة الميزان التجاري الكويتي.

ج ـ خلق فرص عمل حقيقية للشباب الكويتي خصوصا من يحملون شهادات تعليمية متدنية.

رغم دعوتها رسميا

المضف للناصر: هل امتنعت «الفتوى والتشريع» عن حضور لجان وزارية منذ عام 2013؟

تقدم النائب عبدالله المضف، بسؤال برلماني إلى وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ أحمد الناصر، عما إذا كانت إدارة الفتوى والتشريع قامت منذ عام 2013 بالامتناع عن حضور لجان وزارية رغم دعوتها رسمياً؟

وسأل المضف عن عدد القضايا المرفوعة من إدارة الفتوى والتشريع بنفسها أو بصفتها ممثلة للجهات الرسمية منذ عام 2013 وحتى تاريخ تقديم السؤال، وما القيمة الإجمالية للمطالبات المالية عن تلك القضايا؟ وكم المحصل منها لصالح خزينة الدولة؟ وكم من المبالغ لم تدخل خزانة الدولة بسبب خسارة تلك القضايا؟ وما هو دور الإدارة في استرداد تلك المبالغ؟

كما سأل عن عدد القضايا التي خسرتها إدارة الفتوى والتشريع المرفوعة على مؤسسات الدولة والتي تقوم إدارة الفتوى والتشريع بتمثيلها أمام القضاء منذ عام 2013 وحتى تاريخ تقديم السؤال؟ وكم الكلفة المالية على خزانة الدولة من خسارة تلك القضايا؟

كذلك تطرق المضف إلى عدد الفتاوى الواردة في إدارة الفتوى والتشريع منذ عام 2013 وحتى تاريخ تقديم السؤال؟ وعدد الفتاوى التي تم الرد عليها؟

واختتم أسئلته بالسؤال عن عدد الفتاوى الصادرة من إدارة التشريع واتضح عدم صحتها قانونياً من خلال صدور أحكام قضائية تخالف تلك الفتاوي منذ عام 2013 وحتى تاريخ تقديم السؤال.

من جه أخرى اعلن النائب عبدالله المضف عن توجيهه 3 أسئلة إلى وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والتنمية المجتمعية د.مشعان العتيبي، ووزير النفط وزير التعليم العالي د. محمد الفارس، ووزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة، نصت على ما يلي: ونص السؤال إلى وزير الشؤون الاجتماعية على:

نمى إلى علمي أن هناك لجنة تقصي حقائق في شأن إنشاء المركز الخاص بتنمية القدرات، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 – هل شُكلت لجنة تحقيق أو لجنة تقصي حقائق في شأن إنشاء المركز الخاص بتنمية القدرات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بصورة ضوئية من القرار والنتائج التي انتهت إليها اللجنة والإجراءات المترتبة على ذلك، وإذا كانت الإجابة النفي، فما أسباب عدم تشكيل لجنة للتحقيق؟

2 – مراحل إنجاز المشروع وخطوات تنفيذه.

كما نص السؤال إلى وزير النفط على:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –ما معايير الترقيات في وزارة النفط ومؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها؟

2 – كشف بالمتقدمين للترقيات وتقييمهم السنوي.

3 –هل هناك تظلمات قدمها الموظفون على هذه الترقيات؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فهل شُكلت لجان تحقيق لبحث حيثيات تلك التظلمات؟ وما معايير هذه اللجان في بحث التظلمات؟ وما المدة الزمنية لصدور نتيجة التظلمات؟

ونص السؤال إلى وزير المالية على:

حسبما ورد في تقرير ديوان المحاسبة عن نتائج الفحص والمراجعة على تنفيذ ميزانيات الجهات الملحقة وحساباتها الختامية للسنة المالية 2020 / 2021 الجزء الثاني – هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الصفحة رقم (290) فيما يتعلق بعدم الالتزام في البند (11) والملحق (ح) من دليل الخطوط العريضة لإجراءات برنامج الأوفست رقم (9–2007)، والتي تنص على الآتي: «عدم توافر تقارير سنوية للمشاريع التي تم تنفيذها وفق نظام الأوفست توضح فيها الإنجازات الاقتصادية المتعلقة بتوظيف وتدريب الكوادر الكويتية .

عبدالله المضف